ومما يستدرك عليه : حَدَثَ الأَمْرُ : وَقَعَ . ومُحْدَثَاتُ الأُمورِ : ما ابتَدَعَهُ أَهْلُ الأَهْوَاءِ من الأَشْيَاءِ التي كان السَّلَفُ الصَّالِحُ على غيرِها وفي الحديثِ : " إِيّاكُم ومُحَدَثَاتِ الأُمُورِ " جَمْعُ مُحْدَثةٍ : بالفَتْح : هو مالك يكن مَعْرُوفاً في كتابٍ بني قُرَيْظَةَ " لَمْ يَقْتُلْ من نسائِهِمْ إِلاّ امْرَأَةً واحِدَةً كانَتْ أَحْدَثَتْ حَدَثاً " قيل : حَدَثُها أَنّها سَمَّتِ النَّبِي صلّى ا عليه وسلّم . وقال النّبيّ صلّى ا عليه وسلّم : " كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكلُّ بِدْعةٍ ضَلاَلَةٌ " . وفي حديث المَدِينَة : " مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً أو آوَى مُحْدِثاً " الحَدَثُ : الأَمرُ الحادِثُ المُنْكَرُ الذي ليس بمُعْتَادٍ ولا مَعْرُوف في السُّنّة والمُحْدِثُ يُروَى بكسرِ الدّال وفتحها على الفاعِل والمَفْعُول فمعنَى الكسْرِ : من نَصَرَ جانِباً وآوَاه وأَجَارَه من خَصْمِه وحال بينَه وبينَ أَن يقْتَصَّ مِنْهُ والفتْحُ : هو الأَمْرُ المُبْتَدَعُ نَفْسُه ويكونُ معنى الإِيواءِ فيه : الرِّضا بهِ والصَّبْرَ عَلَيْهِ فإِنه إِذا رَضِيَ بالبِدْعَةِ وأَقرَّ فاعِلَها ولم يُنْكِرْهَا عليه فقد آوَاهُ . واسْتَحْدَثْتُ خَبَراً أَي وَجَدْتُ خَبَراً جَدِيداً قال ذو الرُّمّة : .

" أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ عن أَشْياعِهِمْ خَبَراً أَم راجَعَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِه طَرَبُ كذا في الصّحاح . وفي حديث حُنَيْنٍ " إِنّي لأُعْطِي رِجَالاً حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ أَتَأَلَّفُهُم " وهو جَمْعُ صِحَّة لحَدِيثٍ فَعِيل بمعنى فاعِل . وفي حديث أُمّ الفَضْل : " زَعَمَت امْرَأَتِي " الأُولَى أَنها أَرْضَعَت امْرَأَتِي " الحُدْثَي " هي تأْنيثُ الأَحْدَثِ يريدُ المَرْأَةَ التي تَزوَّجها بعدَ الأُولَى . وقال الجَوْهَرِيّ : الحَدَثُ والحُدْثَي والحَادِثَةُ والحَدَثَانُ كُلُّه بمعنىً . والحَدَثَانُ محرّكةً : الفَأْسُ التي لها رَأْسٌ واحِدَةٌ على التَّشْبِيه بحَدَثَانِ الدَّهْرِ قال ابنُ سِيده : ولم يَقُلْه أَحَدٌ أَنشد أَبو حنيفة : .

وجَوْنٌ تَزْلَقُ الحَدَثَانُ فِيهِ ... إِذَا أُجَرَاؤُه نَحَطُوا أَجابَا قال الأَزهريّ : أَرادَ بجَوْنٍ جَبَلاً وقوله : أَجَابا يعنى صَدَى الجَبَلِ تَسْمَعُه . قلت : الشعر لعُوَيْجٍ النَّبْهانّي . والحِدْثَانُ بِالكَسْر جمعُ الحَدَثانِ محرَّكةً على غير قياس وكذلك كِرْوانٌ ووِرْشَانٌ في كَرَوَان ووَرَشَان ونَحَطُوا أَي زَفَرُوا كذا حَقَّقه الصَّاغانِيّ في العُبَاب في ن ح ط . وسَمّى سيبويْهِ المَصْدَرَ

حَدَثاً ؛ لأَنّ المصادرَ كُلَّهَا أَعراضٌ حادِثَةٌ وكسَّرَه على أَحْدَاث قال : وأَمّا الأَفْعَالُ فأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ من أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ . وفي حديث فاطمة رضي ا تعالى عنها : " أَنَّهَا جَاءَتْ إِلى النَّبِيّ صلّى ا عليه وسلم فوَجَدَتْ عندَهُ حُدَّاثاً " أَي جَمَاعَةً يَتَحَدَّثُون وهو جَمْعٌ على غيرِ قِياس حَمْلاً على نَظيرِه نحو سامِرٍ وسُمَّارٍ فإِنّ السُّمَّارَ المُحَدِّثُونَ . وفي الحديث : " يَبْعَثُ ا السَّحَابَ فيَضْحَكُ أَحْسَنَ الضَّحِكِ وَيَتَحَدَّثُ أَحْسَنَ الحَدِيثِ " قال ابنُ الأَثِيرِ : جاءَ في الخَبَرِ أَنَّ حَدِيثَهُ الرَّعْدُ وضَحِكَهُ البَرْقُ وشُبِّهَ بالحَدِيثِ ؛ لأَنّه يُخْبِرُ عن المَطَرِ وقُرْبِ مجيئه فصارَ كالمُحَدِّثِ به ومنه قول نُصَيْبٍ : .

فعَاجُوا فَأَثْنَوْا بالّذِي أَنْتَ أَهْلُه ... ولو سَكَتُوا أَثْنَتْ عليكَ الحَقَائِب وهو كَثيرٌ في كَلامهم ويجوزُ أَن يكونَ أَرادَ بالضَّحِكِ افْتِرارَ الأَرْضِ وظُهُورَ الأَزْهَارِ وبالحَدِيثِ ما يَتَحَدَّثُ به النَّاسُ من صِفَةِ النَّبَات وذِكْرِه ويُسَمَّى هذا النّوعُ في عِلْم البَيَانِ المَجَازَ التَّعْلِيقيَّ وهو من أَحسَنِ أَنواعِه . وتَرَكْتُ البِلادَ تَحَدَّثُ أَي تَسْمَعُ فيها دَوِيّاً حكاه ابن سِيدَه عن ثعلب . ومن المجاز : صاروا أَحادِيثَ كذا في الأَساس . وناقَةٌ مُحْدِثٌ كمُحْسِنٍ : حدِيثَةُ النّتَاجِ نقله الصّاغَانيّ .

ح - ر - ث